



Contents lists available at www.iusrj.org

International Uni-Scientific Research Journals

Journals' homepage: www.iusrj.org



Humanities and Social Sciences

**The impact of political and economic ideologies on the North African population:
descriptive and analytical study**

أثر الأيدولوجيات السياسية والاقتصادية على سكان الشمال الإفريقي: دراسة وصفية تحليلية

Adel Hassine, عادل حسين

Article Info

Abstract

Article history:

Received: 06-18-2021

Accepted:

doi:10.21061/202106181328

Available

Keywords:

Political ideologies, socialism, capitalism, communism.

الأيدولوجيات السياسية، الاشتراكية، الرأسمالية، الشيوعية.

© 2021 DSDgates. OpenAccess

والعلمية والتاريخية وضمن قيم العدل والحرية، وكرامة الإنسان في موضع الحباد بلا فائدة.

يشكل هذا الواقع الذي تعيشه الإنسانية في الزمان والمكان مذ جاء الإنسان على وجه الأرض عبر التاريخ مشكلة من المشكلات التي تملأ الفكر البشري، حيث يبحث عن صيغة النظام الاجتماعي الذي يحدد علاقة الإنسان بأخيه الإنسان وعلاقة الإنسان مع الطبيعة في سبيل إعطاء إجابة صادقة وموضوعية عن السؤال الآتي ذكره:

ما صيغة النظام الاجتماعي الكفيل بتحقيق السعادة للإنسان وجوده حياته وكرامته؟ لقد كانت كل القرائن الظرفية والموضوعية في الزمان والمكان مواتية حتى يتسنى للمواطن في بلدان شمال أفريقيا، أن يقوم بما لم يستطع أن يقوم به أسلافه من خلال استثمار وإحياء درجة الوعي، وإدخاله في حسابات الحياة الاجتماعية حتى تؤثر بدورها في مكونات النسيج الاجتماعي باختلاف مشاربه وتنوع ألوانه الفكرية.

يتسنى للمواطن في بلدان شمال أفريقيا، أن يقوم بما لم يستطع أن يقوم به أسلافه من خلال استثمار وإحياء درجة الوعي، وإدخاله في حسابات الحياة الاجتماعية حتى تؤثر بدورها في مكونات النسيج الاجتماعي باختلاف مشاربه وتنوع ألوانه الفكرية.

الملخص

عندما يشعر المرء بأنه يعيش في كنف مناخ من تدهور قيمة الإنسان وتدني مكانته إلى درجة فقدان الحد الأدنى من الإحساس بكيانه ووجدانه كونه إنساناً، وعندما تسقط المرأة المستضعفة، من جهة، بسبب جنسها وحقارة المألوف الاجتماعي لها، وبفعل الجوع والفقر والخصاصة وتوحش منظومة الحكم من جهة أخرى، وعندما تضيق الطفولة ما بين الحروب الجارية وقسوة الجهل والحرمان والبؤس والمرض، وعندما يفقد الشاب الأمل والارتباط بالانتماء إلى أرضه، ويصبح تفكيره موجّهًا وجهة محددة وهي الهجرة حتى ولو كانت "غير شرعية" عبر البحار واجتياز الحدود، أو أن يدخل في عبودية منظمات بيع البشر والمخدرات وتبييض الأموال الناجم عن توحش الإنسان، ما يؤدي به في النهاية إلى الانتحار، عندها فقط، لا يمكن ولا يجوز لنا أن نبقي في إطار الشعور بالمسؤولية الأخلاقية

Corresponding author

- Adel Hassine

University of Tunis.

E-mail address: sabaahassine@gmail.com

<https://www.iusrj.org>

وفي ذلك وجد الإنسان بديلاً للتخلص من كل أشكال العبودية الروحية والدينية، والانتقال إلى نمط الفكر العقلي، وتحقيق وترسيخ مبدأ الأنا والفردية ضمن إنجاز مفهوم المصلحة الجماعية والمشاركة بصفة ألية.

وفي هذا السياق، بدأ أنصار نظرية الرأسمالية بالتسويق لها واعتمادها كأساس في تغيير النمط الفكري والثقافي والحياتي للمجتمعات البشرية، لا سيما بالتركيز على مسألة حرية المرأة وإخراجها إلى سوق العمل جنباً إلى جنب الرجل، لتحقيق المعادلة بين تأمين المكتسبات والمهمات لها، وبين تعديل سوق العمل على قاعدة العرض والطلب والتحكم بزمام الأمور، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الإنتاج، وزيادة الثروة بهدف عدم حدوث اضطرابات نتاج المطالبة بتحسين جودة الحياة وتحقيق الكفاف من الحاجيات الضرورية والحياتية للفرد.

"فالتحول الاقتصادي دفع النساء إلى العمل على قاعدة دائمة، بعدما كان توظيف النساء يتركز في الإنتاج الريفي والزراعي، وفي التجارة الصغيرة والحرف، وكانت النساء يعملن في أغلب الأحيان في المنزل أو في صوره، من الصعب التمييز فيها، بين الإنتاج الاقتصادي والاقتصاد المنزلي. ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي حدث تغيير أساسي في النمط الاجتماعي مع دخول النساء في التوظيف المدفوع الأجر الدائم خارج المنزل. قبل ذلك، كان عدد قليل من النساء قد عملن خارج المنزل بعد الزواج وإنجاب الأطفال، أي بطريقة مستدامة، وهي الفئة التي كانت الأشد احتياجاً إلى العمل، وتشكلت في الولايات المتحدة مثلاً من فئات المهاجرين الجدد أو السود."²

ومن هنا استطاعت النظرية الرأسمالية إقصاء الجانب القيمي للإنسان من تعاضد وكرم الإنسان لأخيه الإنسان من أجل وجوده وجوداً مشتركاً ليس فقط للقضاء على الأخلاق وطمسها بل لاستبدالها بمقاييس ومفاهيم أخرى في إطار المصلحة الفردية كهدف أعلى، ومنح الحريات كآلية لإنجاز تلك المنفعة.

وفي هذا المنظور، نستطيع القول، بأن هذا النمط من الفكر الرأسمالي، في إطار ما يسمى بالحرية الفردية وتقسيم العمل وزيادة الإنتاج والثروة والمصلحة الشخصية، ليس فقط له من التأثير المباشر العميق على تحديد صبغة علاقات الإنسان مع أخيه الإنسان وعلاقات الإنسان مع الطبيعة، من خلال انبثاق مفاهيم جديدة على غرار العولمة الاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة على الثروات وتحقيق المنفعة الآتية المطلقة، بل أيضاً تلعب دوراً كبيراً في التلاعب بعقول الناس وتغيير نمط حياتهم واستبدال رموز ومقومات هويتهم الوطنية من خلال إنجاز دساتير جديدة للدولة. وتجدر الإشارة إلى أن المادة الأولى من الدستور الجديد لجمهورية كازاخستان تؤكد ذلك، إذ تعلن جمهورية كازاخستان، "هكذا وردت في الأصل" نفسها دولة ديمقراطية علمانية، اجتماعية وقانونية، قيمها العليا هي الفرد المواطن وحياته وحقوقه وحياته³.

لذلك شهدنا في السنوات الأخيرة، ليس فقط هجوماً عنيفاً على الجغرافيا الطبيعية والفيزيائية من قبل الإنسان وأنانيته، حيث كانت سابقة لم يشهدها التاريخ، من خلال التغيير المناخي الدائم والاحتباس الحراري، من خلال ثقافة اللامبالاة والهجمات غير المسنولة وإجراءات ومنهجية في النمط الفكري التي لا تترجم إلا الأنا والفردية، بل تعدى ذلك إلى عدم التفكير حتى في الحد الأدنى في مستقبل الأجيال القادمة التي من حقها أن تتعمم بالحياة والثروة.

وزادت عملية الاحتكار للثروة بيد فئة قليلة من الناس بسبب فقدان الدولة التي أصبحت لا تقوم بدورها في حماية المجتمع وثرواته بقدر ما تسهر على حماية الممتلكات الخاصة، وأصحاب المصالح والأغنياء منهم، مما جعل هذه الفئة القليلة من المحتكرين هي التي تقوم بالتحكم في مصير الأغلبية في إطار الحرية السياسية التي كانت تعنى بالديمقراطية الانتخابية، والاختيار الحر.

"ومن العلامات ذات الدلالة ما انتهت إليه "أزمة ديون العالم الثالث". فعلى ما يقارب ربع القرن استغلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، باستخدام وكالات مثل صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية في البلدان الأشد فقراً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لفرض أرثوذكسية السوق الأصولية التي كانت تعني في كل الحالات تقليص الخدمات الاجتماعية، وإعادة توجيه معظم الثروة باتجاه الواحد في المائة من السكان، وافتتاح الاقتصاد أمام صناعة "الخدمات التمولية"⁴.

ومن هنا انبثق مفهوم الديمقراطية

في إطار الحرية السياسية التي تمنح للفرد الحق في اختيار من يقرر مصيره ومصير الأجيال القادمة وفق القوانين التي تحدد النظام الاجتماعي فيمنح مفهوم الديمقراطية الحق في الانتخاب ويختار من ينوبه في تحديد شكل النظام الاجتماعي.

لكن النزجسية والدوغمائية وإعجاب كل ذي رأي برأيه، في إطار ما يراه حقيقة وامتلاك القراءة المطلقة للواقع ومشكلاته، أدى ليس فقط إلى انبثاق ذهنية بعيدة كل البعد عن السياق الشعبي وأماله، بل أيضاً كادت الرؤية أن تكون شاسعة ما بين استشراف المستقبل، وما يُعبر عنه من خلال الشعارات والبدائل ابتغاء استقرار المجتمع وسعادته.

وقد دفع خطاب الطبقة السياسية، في بلدان شمال أفريقيا، الذي لا يحمل في باطنه إلا ذهنية الأنا وحب الذات إلى خوض جهد طويل وصراعات متنوعة بشتى المذاهب وطرق التفكير البشري في سبيل هندسة النظام الكفيل ببناء المجتمع المنسجم مع واقعه الإنساني وتحقيق مصالحه.

ولا يزال هذا المسار يضح بالمأسى والمظالم، ويزخر بالضحكات، ويقترن بالدموع نتاج البحث عن صيغة النظام الاجتماعي الصحيح.

وإذا أردنا أن نستعرض في هذه الورقة البحثية المتواضعة، من باب توثيق مشاهد الإنسان المعذب في بلدان شمال أفريقيا، لوجدنا أن هذا الكائن البشري ليس فقط اختار في إطار ما يسمى بالعملية الانتخابية، الذين هم بلا أخلاق، بل أيضاً قام هؤلاء بمحاربتهم، لأنهم لا يمتلكون الحد الأدنى من القيم الأخلاقية.

لذلك، يجب على المرء أن يمتلك الجرأة للقيام بالنقد الذاتي الفكري والسياسي من خلال أدوات واضحة في عملية الاستقراء كالتجرد، والموضوعية العلمية من أجل إنجاز عملية تقييم للنقص والتناقض على مستوى مسار هندسة مخطط النظام الاجتماعي.

هذا، طبعاً، يتطلب ديناميكية في الذكاء والتحرر السياسي والخطاب غير الانتقائي ونهج منظم لإعادة اختراع حركة قادرة على أخذ البلاد نحو الاستقلال الاقتصادي لإيجاد حلول مناسبة وفعالة كفيلة بتحريك الإنسان في بلدان شمال أفريقيا وتحقيق العدل والكرامة والسعادة له في إطار القواسم المشتركة في التاريخ واللغة والدين والجغرافيا.

تجربة النظام الديمقراطي الرأسمالي

يمثل المفكر والفيلسوف الغربي آدم سميث "Asam Smith" (1723م-1790م) أول من قام بتأسيس النظام الرأسمالي من خلال ما صدر في كتابه بعنوان:

Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations

وذلك سنة 1776م، وهي الفترة التاريخية التي تعكس تطور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة البريطانية، وقد أشار في محتواه إلى أن الثروة الطبيعية لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على الوسائل المادية المتنوعة والمختلفة القادرة على تنمية الإنتاج، وتقدم الأمم. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هي: تقسيم العمل والإيمان بقدرات الفرد إيماناً لا حد له.

ومن هنا ندرك أن هذه النظرية تتمحور حول الإنسان بما يحمله من دوافع ذاتية وأنية لتحقيق المصالح الشخصية بناء على قاعدة النفعية في إطار تفاعله وعلاقته مع أخيه الإنسان من ناحية، ومع الطبيعة من ناحية أخرى، حيث يمكن أن تتحقق المصلحة العامة للمجتمع بشكل طبيعي في مختلف الميادين من خلال كل الأنشطة المبتكرة من طرفه.

ومن هذا المنطلق اتخذت النظرية الرأسمالية من الجانب المادي للإنسان مادة جوهرية في تسويق مبادئها وقيمها المادية المبنية أساساً على المنفعة الذاتية، وتحقيق المصالح الفردية في سبيل تلبية حاجته الغرائزية للحفاظ على بقائه وحياته واستمرار سلالاته البشرية منفصلاً بالكامل عن الجانب الروحي الذي كان مسيطراً عليه في مناخ النظام الكنائسي، حيث كان الإنسان تحت سطوة طغيانه وأغلال حكمه وممارسات رجال الدين.

ولقد أدت هذه العوامل إلى التمرّد وتبني النمط الفكري للرأسمالية بالنسبة للفرد في المجتمع في تلك الحقبة التاريخية، خاصة بعد اكتشاف الآلة البخارية وانبثاق الثورة الصناعية في بريطانيا (1760م-1840م)، وقبولها القبول الحسن، بل ناصره باعتباره وسيلة من وسائل التخلص من ظلم الكنيسة ورجال الدين الذين كانوا سبباً في تجميد العقول واستعباد المرأة واحتقارها، وتسليط العذاب على الضعفاء والمستضعفين. "يقول كارل ماركس وأتباعه: إن الأديان أفيون الشعوب، وإن الناس يقبلون على الدين لأنه يخدرهم ويلهيمهم عن شقاء الحياة."¹

وتعريف المصطلحات خاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية الرأسمالية واحترام القانون وحرية التعبير والمعتقد، والإسلام السياسي. "لقد قدمنا بالفعل شرحاً أولياً لهذا النوع من السلوك: العوز الشديد يمنع أي عمل منظم وأي أمل في تحسين الحالة. إن الجهل الكبير والأمية يجعلان من الصعب فهم جداول الأعمال السياسية وتبادل الآراء."⁶

لذلك عندما نشهد الخطاب والحوارات من خلال وسائل الإعلام، نشعر أن هناك داخل كلمات بعض السياسيين، الذين يشكلون المشهد السياسي تشويشاً حقيقياً من حيث تعريف المصطلحات. لا نعرف ما الذي يتحدثون عنه ولمن وما الأولويات؟ يمكننا أن نرى أن الخطاب ذو هندسة متغيرة وذلك بسبب التأثير، لسوء الحظ، على السكان من خلال هذه النوعية من الخطب والحوارات.

ولذلك يعيش الفرد في ظل هذا النظام الديمقراطي الرأسمالي في حيرة من نفسه، وليس فقط في ضياع وتهميش وانعدام الاستقرار والسعادة، بل أيضاً ينتابه الشعور بفقدان القيم ومكارم الأخلاق من الإيثار والثقة المتبادلة والترحم والتعاطف الحقيقي، حيث يصبح يبحث عن نفسه ولا يفكر إلا في ذاته باعتباره الشعور الذي ينتابه دائماً بالخطر من قبل كل مصلحة من مصالح الآخرين التي قد تصطدم به. وفي خضم هذا الصراع، يبقى الفرد في مغالبة مستمرة بحيث لا يفكر إلا في الطريقة التي تتجه إلى بز الأمان وتحقيق مصالحه الخاصة فحسب. وخاصة بعد ما استطاعت الرأسمالية تشويه العمل النضالي والإيثار عن النفس بإعطائها تعريفاً جديداً وهو ما يطلق عليه "الشعبوية".

ومن هنا ظهر مفهوم النظام الاشتراكي

عندما عاشت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ وطأة الظلم والاستبداد للنظام الرأسمالي في شكلها المتوحش دون رحمة، بالعمل على تدمير قيمة الإنسان وروحانيته والقيام بإنتاج صبغة جديدة للعلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، والإنسان مع الطبيعة، حيث لا تقوم إلا على المنفعة وتحقيق الربح والملكية الخاصة على أساس مبدأ تطبيق الحرية الفردية وإشباع الجانب المادي، انبثقت نظرية الاشتراكية سنة 1827 على يد روبرت أوين Robert Owen (1771-1858) في بريطانيا، والذي يعتبر من ناصري الحركة الاشتراكية والتعاونية، التي تقوم أساساً على تغيير شكل الملكية لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة، وذلك من خلال تعزيز قيمة التعاون والتشارك في الإنتاج والخدمات وتأسيس المؤسسات التعاونية.

دعا إلى هذه النظرية الفيلسوف الألماني كارل ماركس (1818-1883) المؤسس لنظرية المادية الجدلية، التي هي عبارة عن صبغة ورؤية جديدة لفهم الحياة والإنسان والطبيعة على أساس الطريقة الديالكتيكية. قال ماركس: "لا يمكن فصل الفكر عن المادة المفكرة. فإن هذه المادة هي جوهر المتغيرات"⁷.

ولقد كانت هذه النظرية تقوم بتفسير التاريخ تفسيراً مادياً من خلال صراع الطبقات الاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي الذي أثار صبغة من التناقضات نتاج شكل الملكية لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة، حيث أشار كارل ماركس إلى ذلك في كتابه "رأس المال" إلى "انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء ويذهب إلى أن الدولة لا تعدو كونها لجنة تنفيذية لإدارة شؤون الطبقة الحاكمة وتأييد سلطانها. وهذه آراء غير جديدة ولم يبتكرها ماركس. غير أن الجديد في فلسفة الرجل نظرته إلى تطور التاريخ الإنساني من حيث سلسلة من الصراعات طبقات ذي صبغة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه"⁸

وبما أنه تنبثق عن النظام الرأسمالي الطبقة الاجتماعية الناتجة عن العلاقة بين المنتج والأجير، لذلك لا بد من وضع حد لهذا الانقسام وذلك بإلغاء الملكية الخاصة وتمليك الثروة كلها وتسليمها إلى الدولة باعتبارها المؤسسة الشرعية التي تسهر على إدارتها واستثمارها وتوزيعها على أفراد المجتمع بالتساوي في إطار الإيثار بالمصلحة الفردية لتحقيق المصالح العامة لكل حسب حاجته، ومن ثم ينصهر الفرد في الجماعة وتجعله آلة في خدمة المجتمع على نقيض تماماً من النظام الرأسمالي. طبعاً، هذا الشكل من النظام الاشتراكي بث في نفوس الناس الإحباط والتجرد من حريتهم الشخصية وحقوقهم الطبيعية في الاختيار الحر والاستقلالية في الملكية الخاصة التي تتسجم مع مكونات الطبيعة البشرية.

ولا نطيل في هذا البحث باعتبار هذه التجربة قد فشلت أيضاً من خلال تفكك الاتحاد السوفيتي في 26 ديسمبر 1991 حيث "أعلن فيه الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي."⁹ علماً وأن كل هذه الدول كانت تحت سيطرة النظام الشيوعي السوفيتي. هذا النظام الذي كان يعتقد أنه في مرحلة متقدمة سوف ينتزع الإنسان من صفاته ونزعاته الأنانية ويقوم بتغيير دوافعه الذاتية والشخصية حيث ترتقي إلى مستوى من الوعي العقلي والاجتماعي إنه لا يفكر إلا في المصلحة الجماعية

لكن هل يمكن أن تمنح هذه الحرية في الاختيار لأي فرد من أفراد المجتمع، علماً بأن الأفراد يتفاوتون في الغاية والهوى ورجاحة العقل وأتباع الهوى وارتكاب الخطأ؟

أمام هذا السؤال، أجد نفسي منسجماً نوعاً ما مع ما أشار إليه الدكتور المنصف المرزوقي عندما أشار في كتابه "هل نحن أهل للديمقراطية؟" وقال: "هكذا يتضح أن السؤال الحقيقي من وجهة نظر الديمقراطية ليس: هل كان الشعب الياباني أهلاً للديمقراطية؟، ولكن هل كانت الحكومة الأمريكية أهلاً لرعايتها؟"⁵

لكن الحق الذي منح لكل فرد في تقرير المصير التاريخي للبلاد في إطار المساواة في الحقوق السياسة بين المواطنين الذين يتحملون نتائج ما يصدر عن النظام الاجتماعي المحدد، وذلك بمقتضى ما يخضعون بالقدر نفسه للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، تأتي عملية التصويت التي ينبثق عنها الشكل العام لصبغة الحكم وتوجهاته.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أنه في غياب المواطن الذي له من الوعي درجة عالية يمكنه من العمل على الاختيار الأمثل والأفضل بالإضافة إلى نسبة الأمية المرتفعة لا سيما في مجتمعات شمال أفريقيا فضلاً عن الطبقات الاجتماعية المهمشة، والتي لا علاقة لها بما يحدث في المشهد السياسي والاجتماعي، زيادة إلى الرأسمالي الذي يلعب دوراً مهماً وجوهرياً في العملية الانتخابية، حيث يمكن شراء الأصوات واستغلال فقر الناس واستغلال جهلهم، هذا كله من العوامل التي تساعد على استنساخ الفتنة القليلة صاحبة الرأسمالية، وإعطائها مقود العملية التشريعية في سن القوانين وتحديد النمط الفكري والحياتي للمجتمع.

طبعاً، هذا لا يمكن أن يكون في صالح الأغلبية الساحقة والمستضعفة التي تبحث عن جودة الحياة التي ترتقي إلى مستوى كرامة الإنسان وحرية في التعبير عن وجوده ووجوده. لأن الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والثروة والذين اتخذوا من الجانب المادي للإنسان عقيدة ومنهجاً لا يمكن لهم أن يسنون تشريعات تخدم الطبقة الكادحة من الناس، بل دائماً تعمل على المحافظة على نسق السيطرة والتحكم بزمام الأمور بالتلاعب بعقولهم وتغيير المفاهيم وقيادتهم كجزء من الأدوات في العملية الإنتاجية وزيادة لهم في التنمية المالية.

ومن ثم نجد النظام الديمقراطي الرأسمالي بالضرورة القسوى لا يستطيع التخلص من العاطلين عن العمل لماذا؟ حتى إذا أضرب العمال وتمردوا يأتون بالعاطلين يعملون بدلاً منهم فيعودون فيكسرون الإضراب. ومن هنا بدأت الرأسمالية تفكر في بديل لهذه القضية. لأن أصحاب رأس المال وأصحاب المصانع كانوا وما زالوا يمارسون الظلم على العمال متمثلاً في زيادة ساعات العمل، وعدم الزيادة في الأجور ما دفعها إلى استنساخ جيش آخر من العاطلين عن العمل يمثل في المرأة.

فالثورة الصناعية كما كانت سبباً لخروج المرأة للعمل، كانت أيضاً من العوامل الرئيسية لتحرير العمال من يد الإقطاعي الذي كان يستغلهم تحت وطأة القهر والظلم إلى المصنع حيث الحرية في زعمهم. وبما أن الثورة الصناعية السلمية كانت سبباً في اختراع الآلة، فكانت سبباً أيضاً لتغيير القيم والمبادئ والمفاهيم وصورة الحياة على الأرض، حيث كانت القضية الشائكة دائماً بالنسبة للعمال هي المطالبة بتقليص ساعات العمل وزيادة الأجور.

ويخروج المرأة للعمل ازداد الأمر سوءاً، والصراع أصبح على أشده، وبرزت فكرة المساواة مع الرجل في الأجر بالنسبة للنساء، وينبغي الإشارة هنا إلى أن المرأة في المجتمع الأوروبي كان من العار عليها أن تخرج للعمل.

ولكن بما أن الأجور كانت قليلة ولا تكفي لإعالة الأسرة، وفي الوقت نفسه لم يكن هناك مفهوم التكافل والتضامن في المجتمع الأوروبي، آنذاك، اضطرت المرأة إلى الخروج إلى العمل وبذلك فتحت الرأسمالية أبوابها أمام النساء اللاتي يشتغلن بشروط دون مستوى إنسانية المرأة.

وفي ضوء هذا، نستطيع بلورة النظام الديمقراطي الرأسمالي من خلال ما يترجمه من مظاهر الاستغلال والاستهتار بحقوق الأكثرية المستضعفة، والقضاء على علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وعلاقة الإنسان مع الطبيعة ضمن قيم مادية صرف، بما أمست عليه من دين جديد تستبدل النظام الكنتاسي في لباس صبغة مختلفة لما كان عليه من قبل.

وهذا ما يمكن أن نلاحظه في المشهد الحالي في المجتمعات التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي لا سيما في البلدان العربية ذات الأغلبية المسلمة، حيث نلاحظ في إطار الديمقراطية وحرية التعبير أن الخطاب السياسي للطبقة السياسية يحمل في طياته، كما هو الحال، منهجية وتعليقات في وسائل الإعلام نوعاً ما من اللبس، قد يكون بدافع الجهل أو اعتماد أسلوب الحفاظ على الغموض فيما يتعلق بالمفاهيم

لكن عندما زاغ الإنسان عن أبعاد تلك الفلسفة في بناء المجتمع الإنساني حيث ما كان، سقطت المجتمعات ذي المرجعية الإسلامية بأيدي المستعمرين من خلال غزوه الثقافي وتغيير نمط الحياة وتقسيم المجتمع إلى توجهات وتيارات فكرية تحملها الطبقة التي درست في المجتمعات ذات الصبغة الرأسمالية والاشتراكية، حيث وفدت بتلك التجارب للأنظمة القائمة آنذاك في المجتمعات الغربية، والتي سبق أن تم ذكرها في هذا المقال، كالنظام الرأسمالي الديمقراطي والنظام الاشتراكي الشيوعي، وعملت ليس فقط على تغيير المفاهيم والقيم ونمط الحياة الذي كان سائداً، ولا سيما في مجتمعات شمال أفريقيا، بل أيضاً ظلت في صراع مع ما يُسمى بالتيارات ذات المرجعية الإسلامية، طبعاً، مستغلين في ذلك الإنسان الذي ضاق ذرعاً وظلماً وفقراً وجهلاً نتاج ما اقترفه حكامهم.

ولقد برزت آثار تلك الصراعات خاصة عندما شهد العالم العربي وخاصة في بلدان شمال أفريقيا أحداثاً، ما يُسمى، بالربيع العربي، وبالخصوص بعد ثورة (14 جانفي 2011) التي وقعت في تونس، والتي كانت منطلقاً للتحركات الشعبية التي تطالب بتغيير أنظمة الحكم لها.

فعندما أصبح منسوب الحرية يسمح بالتعبير والتعدد، تجلّت في الساحة السياسية التونسية تلك الصراعات ما بين التيارات الفكرية والأيدولوجية المختلفة، ولا سيما ما بين التيارات التي تدعو إلى تجارب الأنظمة الغربية القائمة، والتي اندثرت عبر التاريخ، وتلك التي تتبني المرجعية الإسلامية، وهذا كله طبعاً، في سبيل اختيار شكل نظام الحكم الذي يرتؤونه.

ومرة أخرى فشلت التيارات ذات المرجعية الإسلامية في استرجاع ذلك النظام العادل والتاريخي بسبب مسألة الإنسان ذاته الذي لم يكن في مستوى المرحلة التاريخية، وهذا يعود أساساً إلى إبعاد مقوماته التربوية والإيمانية لشخصيته التي غلبت عليها قيم المادية ونزعة الأنا وتحقيق المصلحة الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن على قدر الفهم والتشعيع العميق بفلسفة وقيم النظام الإسلامي في سياق الزمان والمكان بخلاف ذلك الإنسان المسلم التاريخي.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن النظام الذي يصلح للإنسانية، والذي يكفل لها السعادة والرفاهية هو النظام الذي يكون الإنسان فيه قادراً على تحقيق الانسجام ما بين محتواه الداخلي، ومحتواه الخارجي والعمل على بلورته في جزئيات حياته اليومية في كل المجالات.

الخاتمة

إن في معرفة العلاقة الجدلية بين الإنسان وأخيه الإنسان في الزمان والمكان تمثل من أهم العوامل التي تدفع الكائن البشري إلى كشف وإدراك الحقيقة المتعلقة بتعدد التأويلات، والتعبيرات والتحويلات التي يشهدها المجتمع عبر التاريخ، وذلك من خلال ما تتعكس على نمط حياته ومعيشته وتفاعله مع محيطه من ناحية، ومما يخلفه المرء من آثار وبقايا مادية ومعنوية من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن الإنسان، في هذه الحالة، ينطلق في تحديد جملة من الخصائص الفيزيائية والفكرية والثقافية والعقدية، يتم بلورتها من خلال ما ينجزه ويضيفه إلى الهيكل العام للمشاهد الطبيعي مستثمراً في ذلك ما اكتسبه من خبرات في اختيار الآليات والأدوات من القدماء عبر الصيرورة التاريخية للأجيال المتعاقبة في تسخير واستغلال المقدرات والموارد الطبيعية في محيطه الترابي، مما يمكن للفرد أن يدمج ماضيه وحاضره في سبيل بناء مستقبله.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإحساس بالانتماء إلى التراب لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل المدرسة التي تهتم ببناء الفرد وتعمل على تعليمه وغرس القيم فيه والمبادئ الناتجة من وجدان مكارم الأخلاق وجوهر طبيعته الأصلية. إن الشعور بالانتماء هو الذي يفضي إلى التفاعل المرن في العلاقة الاجتماعية ويجسد وحدة الإنسان.

"مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ" 13 "من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" 14

"وَمَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ" 15

قائمة المراجع

1. القرآن الكريم.

ويضحى من أجلها. وهذا الأمر لا يمكن أن يكون مطلقاً باعتباره متناقضاً مع الكينونة البشرية التي دائماً تميل إلى الأنا بموجب التركيبة الطبيعية للخلفة الإنسانية من جهة، ومن حيث الجانب النفسي والعاطفي والفيزيولوجي الذي يتناقض مع مبدأ الحرية الفردية التي هي أساساً للخلق وللإبداع وحافزاً للاندفاع والإقبال على العمل من جهة أخرى.

ومن ثم من خلال هذه العملية التحليلية والاستقرائية لهذه التجارب التي خاضتها الإنسانية في سبيل اختيار النظام الصالح لها، نستطيع القول بأن الإنسان، في هذا الاتجاه، وجد نفسه غير متوازن بل متناقضاً مع طبيعته، مرة مع الجانب المادي ومرة مع الجانب القيمي والإيثاري القريب من المطلق.

ولذلك يمكن الإشارة، في هذا الصدد، إلى الاستنتاج التالي وهو أن النظام الذي يمكن أن يحقق سعادة الإنسان هو النظام الذي يكفل المعادلة ما بين الجانب المادي، من دوافع وإشباع للغرائز الأنية والطبيعية، والجانب الروحي للإنسان من قيم السخاء والتعاقد ومكارم الأخلاق، حيث يمكن أن يستوعب ذلك كله باعتبار "أن العالم الغربي، الذي نشأ منذ القرن السابع عشر، مبدأه الأساسي هو الفصل بين أحكام الواقع والأحكام ذات القيمة. لقد قضت على الأخلاق والسياسة. علاوة على ذلك، فقد فعل ذلك بدافع الأهمية الحيوية، لأن العصر عانى من الاستبداد السياسي والديني."¹⁰

النظام الاجتماعي والقطرة الإنسانية

هذا النظام هو الذي ينبثق عن تقويم الفرد وبناء مفاصله وفروعه على أعمدة يتم هندستها على أساس هندسة متوازنة، حيث التربية والظروف المناسبة وصلاحيات وتركيبة دائمة.

فالطفل هو اللبنة الأولى في المجتمع إن تم الاعتناء بها ووضعها على الصراط المستقيم، كان بناء المجتمع سليماً واستطاع أن يؤمن صبغة العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان وعلاقات الإنسان مع الطبيعة بالشكل الذي ينسجم ويكفل التوازن ما بين الجانب المادي والجانب الفطري للكائن البشري، مما يؤدي بالضرورة إلى دفع الإنسانية إلى عمارة الأرض واستثمارها على النحو الذي يضمن جودة الحياة وسعادة الإنسان مهما كان وضعه أو عرقه أو لونه أو ثقافته أو انتمائه أو دينه في ظل الموارد الثقافية التي يتلقاها والحضارة التي يتطبع عليها والتربية التي ينشأ عليها. "نظراً لكونه كائناً رمزياً ثقافياً، بامتياز، فإن الإنسان هو الوحيد الذي نعرف أنه يتمتع بنظام ثقافي رمزي معقد للغاية. في هذا المستوى، لا الحيوانات والحشرات ولا آلات الذكاء الاصطناعي تقارن به بالنسبة لعلماء الأنتروبولوجيا كما هو الحال بالنسبة لعلماء الاجتماع، فإن سلوك الحيوانات والطيور والحشرات، وما إلى ذلك، تمليه الغريزة البيولوجية بقدر ما يتحدد سلوك البشر حسب الضرورة الثقافية - الرمزية."¹¹

طبعاً، هذا المسار يستوجب ليس فقط دراسة عميقة في معرفة وإدراك الوجدان القيمي والأخلاقي للإنسان، باعتباره يشكل الأساس الفطري له، بل أيضاً يدفعنا إلى البحث عن الآلية الناجمة والفعالة التي تضمن استمرارية التوازن القيمي والنفسي والفيزيائي والفيزيولوجي للكائن البشري لتحقيق التناغم بين التناقضات الذاتية للإنسان من خير وشر.

ومن هذا المنطلق، يمكن التطرق إلى رسالة الدين التي تعبر عن فطرة الإنسان تعبيراً جلياً من خلال ما يربطه بين ما ينتجه الإنسان من مقاييس أخلاقية وقيمية من جهة، وما ينسجم مع الطبيعة الكامنة في فطرته من جهة أخرى. باعتبار "كان الإنسان جزءاً من الطبيعة، وسلوكه ونشاطه الفردي والجماعي أيضاً يتبعان القوانين وبالتالي يندرجان تحت هذا التعريف. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين العلوم الطبيعية والإنسانية، سواء من حيث تعريفها أو طريقة تطورها أو وضعها الاجتماعي أو علاقتها بالأيديولوجية المهيمنة."¹²

ومن هنا يمكن القول بأن للدين دوراً كبيراً في صبغة العلاقة الاجتماعية وتحديد هندستها من خلال ما يضمنه من مصالح دائمة؛ ما بين مصلحة الإنسان الذاتية ومصلحة المجتمع، بل قد يقدم المنفعة العامة على الخاصة ولو كان في خصاصة.

وبذلك يمكن ضمان السعادة والرفاهية والعدل في ظل المحور الأساسي لكل الأعمال والأفعال الصادرة عنه ألا وهو "رضا الله تعالى" ما دام يدخل في حساب ربحه الشخصي في الدنيا والآخرة.

لذلك كان النظام ذو المرجعية الإسلامية جديراً بأن يكون من الأنظمة التي حققت السعادة والرفاهية للإنسان، في حقبة تاريخية معينة، بالإضافة إلى مساهمته في الحضارة الإنسانية وعمارته من خلال ما أنتجه ذلك الذي كان يؤمن بأبعاد فلسفته تجاه الإنسان والحياة والكون، وقد تبلور ذلك في العديد من المجالات العلمية والمعرفية والفنية والرمزية عبر التاريخ.

84592-551-9, Imprimé en France , dépôt légal : mars 2014

2. Mahmoud DHAOUADI, l'univers des symboles humains , l'autre sous-développement au Maghreb et au tiers-monde, ISBN 978-9973-44-032-7 , dépôt légal : second trimestre 2010, achevé d'imprimer sur les presses de l'imprimerie impact-Tunis ,
3. Philippe BRACHET, science et société, Concepts, thèmes, fondateurs, ©édition pulisud 1993, ISBN : 2-86600-684-4, ISBN : 0981-6356
4. Seymour M. LIPSET, l'homme et la politique, dépôt légal, 4eme trimestre 1970, editeur n11.0208-imprimeur n 6828, imprimé en France

2. تشارلز تيللي، ترجمة محمد فاضل طَبَّخ، الديمقراطية، الطبعة الأولى بيروت 2010، المنظمة العربية للترجمة، الترقيم الدولي للكتاب 2-1782-9953-0.

3. جوزيف ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية.
4. ديفيد غريبير، ترجمة أسامة الغزولي، مشروع الديمقراطية، التاريخ، الأزمة، الحركة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، نشر في نوفمبر 2014، الترقيم الدولي للكتاب: 1-978-99906-0-435-1.
5. عباس محمود العقاد، أفيون الشعوب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جميع الحقوق محفوظة للناسخ مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة برقم 8862 بتاريخ 26 اوت 2012، جمهورية مصر العربية.
6. كارل ماركس، رأس المال، الجزء الأول، ترجمة د.راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية سنة 1947، شارع عدلي باشا القاهرة.
7. منصف المرزوقي، هل نحن أهل للديمقراطية؟ الطبعة الأولى 2012، الدار المتوسطة للنشر، الترقيم الدولي للكتاب: 6-94-806-9938-978.

1. Edgar Morin et Tarek Ramadan, Au péril des idées, les grands questions de notre temps, ISBN 978-2-

⁸ كارل ماركس، رأس المال، الجزء الأول، ترجمة د.راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية سنة 1947، شارع عدلي باشا القاهرة ص.18.

⁹<https://ar.wikipedia.org/>

¹⁰ Edgar Morin et Tarek Ramadan, Au péril des idées, les grands questions de notre temps, ISBN 978-2-84592-551-9, Imprimé en France, dépôt légal : mars 2014, p.61.

¹¹Mahmoud DHAOUADI, l'univers des symboles humains , l'autre sous développement au Maghreb et au tiers-monde, ISBN 978-9973-44-032-7 , dépôt légal : second trimestre 2010, achevé d'imprimer sur les presses de l'imprimerie qsimact-Tunis , p.46-47.

¹²Philippe BRACHET, science et société, Concepts, thèmes, fondateurs, ©édition pulisud 1993, ISBN : 2-86600-684-4, ISBN : 0981-6356, P.29.

¹³ قرآن كريم، سورة الزلزلة، آية عدد 7
¹⁴ قرآن كريم، سورة النحل، آية عدد 97
¹⁵ قرآن كريم، سورة غافر، آية عدد 40

¹عباس محمود العقاد، أفيون الشعوب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جميع الحقوق محفوظة للناسخ مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة برقم 8862 بتاريخ 26 اوت 2012، جمهورية مصر العربية، ص.7.

²<https://qafilah.com/ar//>

³تشارلز تيللي، ترجمة محمد فاضل طَبَّخ، الديمقراطية، الطبعة الأولى بيروت 2010، المنظمة العربية للترجمة، الترقيم الدولي للكتاب 2-1782-9953-0.

⁴ ديفيد غريبير، ترجمة أسامة الغزولي، مشروع الديمقراطية، التاريخ، الأزمة، الحركة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، نشر في نوفمبر 2014، الترقيم الدولي للكتاب: 1-978-99906-0-435-1.

⁵ منصف المرزوقي، هل نحن أهل للديمقراطية؟ الطبعة الأولى 2012، الدار المتوسطة للنشر، الترقيم الدولي للكتاب: 6-94-806-9938-978، ص.24.

⁶Seymour M. LIPSET, l'homme et la politique, dépôt légal, 4eme trimestre 1970, editeur n11.0208-imprimeur n 6828, imprimé en France , p.154.

⁷جوزيف ستالين، المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ص.9.